



قلق على ودائع الشيعة في المصارف اللبنانية

كأس 2



أقوى جيوش العالم غير محصن من الوباء

كأس 12



إجلاس إخوان العراق على كرسي كبير لايناسب حجمهم الضئيل

كأس 13



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الأربعاء 2020/04/08

15 شعبان 1441

السنة 42 العدد 11671

Wednesday 08/04/2020

42nd Year, Issue 11671

العرب

الزرفي يشترط تثبيت الكاظمي بديلا له قبل تراجع عن تشكيل الحكومة

العربي والولايات المتحدة وتحجيم الدور الإيراني.

وتقول مصادر إن الكاظمي ربما نجح فيما فشل فيه الزرفي بشأن تبديد مخاوف الأحزاب الموالية لإيران في العراق، التي تخشى تولى أحد خصومها المنصب التنفيذي الأول في البلاد، ما يفتح الباب على إمكانية تعريض مصالحها للخطر. ويرى الكاتب السياسي العراقي فاروق يوسف أن الأحزاب الموالية لإيران في مواجهة خيارين أحلاهما مر، فالكاظمي والزرفي من وجهة نظر المغالين في تبعية إيران ينتهيان إلى المعسكر الأمريكي، وهو ما يمكن أن يهدد مصالح الأحزاب قبل المصالح الإيرانية. واعتبر يوسف في تصريح لـ "العرب" أن هناك نوعا من المبالغة والتحويل في التوقعات مما يمكن أن يقدمه الرجلان للعراق، مشيرا إلى أن الكاظمي والزرفي ليسا غريبين عن الأحزاب الدينية القريبة من إيران، وهما ليسا شخصيتين اللتين يمكن تقديمهما باعتبارهما داعيتي تحول من الدولة ذات الغطاء الديني إلى الدولة المدنية.

ولكن التظاهرات الشعبية الواسعة التي بدأت في العراق منذ أكتوبر من العام الماضي، واستمرت العديد من الشهور، كشفت عن تدني شعبية الأحزاب الموالية عليها واقعا مختلفا خلال مفاوضات تشكيل الحكومة سمح بطرح شخصيات محسوبة على المحور الأمريكي لم يكن الحديث عنها ممكنا في السابق. وتلقت الأحزاب العراقية الموالية لطهران ضربتين كبيرتين منذ مطلع العام، الأولى تمثلت في مقتل قاسم سليماني، العقل المدبر للسياسات الشيعية في العراق والمشرف على تشكيل معظم الميليشيات الشيعية في بغداد، والثانية تفشي فيروس كورونا في إيران، وانشغالها بمحاولة احتوائه. وتجمعت عن الضربتين فوضى سياسية كبيرة في العراق، حيث ارتفع صوت الميليشيات، وتراجعت الدولة إلى الخلف كثيرا، ما أضرب بصورة إيران، وكشف عن حجم الدور السلبي الذي لعبته في بغداد.

ودفع هذا الوضع أطرافا شيعية وسنية وكردية إلى مطالبة القوى الحليفة لإيران بفسح المجال أمام خيارات جديدة لإنقاذ الأوضاع، وإلا فإن الانفجار قادم. وبالرغم من إيمان القوى الموالية لإيران بأن فرصتها في إدارة مباشرة للحكم في العراق باتت ضعيفة، إلا أنها ترفض التنازل بسهولة.

بغداد - اشترط رئيس الوزراء العراقي المكلف عدنان الزرفي على الكتل الشيعية أن يوقع زعمائها وثيقة ترشيح رئيس جهاز المخابرات مصطفى الكاظمي لتشكيل الحكومة بدلا عنه، كي يتقدم هو باعتذار إلى رئيس الجمهورية برهم صالح عن الاستمرار في مهامه. ووصلت جهود الزرفي إلى طريق مسدود منعه من استكمال المشاورات بشأن تمرير كابينته، بعد رفض الكتل الشيعية القبول بتكليفه، باعتباره قد جاء من خارج سياق الإجماع الشيعي المعهود في ترشيح الشخصيات لإشغال هذا المنصب.

وقالت مصادر مطلعة إن الزرفي طلب ضمانات بأن لا تفعل الكتل الشيعية التي عرقلت وصوله إلى البرلمان لنيل الثقة، الأمر نفسه مع الكاظمي. وأضافت المصادر في تصريح لـ "العرب" أن معظم الكتل الشيعية الكبيرة استجابت لهذا الطلب، وأرسلت توقعات من زعمائها إلى رئيس الجمهورية كي يكلف الكاظمي بتشكيل الحكومة الجديدة. ويقول الفريق المقرب من الزرفي إن الضمانات التي تعرضها القوى الموالية لإيران بشأن تمرير الكاظمي وكابينته في حال اعتذار الجنرال عثمان طرطراق (بشير)، وهو ما قد يعيق الانتقال إلى خطوات أخرى.

وأكدت المصادر أن النيومين القادمين حاسمان في تحديد مصير الحكومة القادمة والشخصية التي قد تتولى مهمة تشكيلها. وكشفت المصادر نفسها أن الكاظمي وضع شروطا عديدة لقبول التكليف، من بينها منحه الحرية الكاملة في تأليف كابينته، والإعلان مسبقا عن استعداد القوى الرئيسية الشيعية والسنية والكردية لتمرير الحكومة الجديدة عبر البرلمان من دون معارقات.

واستمر الزرفي في ضغوطه على الأطراف السياسية المختلفة من خلال الانتهاء من نهجها الوزاري وتسليمه إلى مجلس النواب، ما حوّل قانونيا باعتباره أنجز مهامه ضمن المدة الدستورية وهي 30 يوما، مطالبا رئيس مجلس النواب بتحديد موعد الجلسة للتصويت على منحه الثقة. لكن البرلمان لم يتخذ أي خطوة حتى الآن، في إشارة واضحة إلى الجمود السياسي الواضح الذي يحيط بجهود الزرفي. ويضع المراقبون الزرفي والكاظمي في السلة نفسها، إذ يفضل كل منهما بناء العراق لعلاقات وثيقة مع دول الخليج

الرئيس الجزائري أمام تحدي ضمان دعم الجيش تبون يباشر خطة ترتيب حذر داخل المؤسسة العسكرية

تبون يباشر خطة ترتيب حذر داخل المؤسسة العسكرية



من يقدر على سحب الجيش من الشأن السياسي

ويشغل ثلاثة جنرالات مناصب قيادة مديريات الأمن الداخلي والأمن الخارجي والجيش، وينسقون مباشرة مع قائد الأركان، في ظل غياب منشق كما كان معمولا به خلال عهدة المنسق السابق المسجون الجنرال عثمان طرطراق (بشير)، وإلغاء منصب مدير المخابرات منذ تنحية الجنرال محمد مدين (توفيق) المسجون أيضا منذ سبتمبر 2015. وعرفت المؤسسة العسكرية في الجزائر تغييرات عميقة منذ شهر يونيو 2018، أفضت إلى تنحية العشرات من الجنرالات والمئات من العقلاء والضباط، في إطار ما أسمته القيادة بـ "توزيع المناصب بالكفاءة والجدارة"، لكن راحة تصفية الحسابات تجلت بشكل واضح في سجن عدد من الجنرالات وإحالة آخرين على التقاعد، في سياق رسم توازنات جديدة تنهي العناصر الموالية لنظام بوتفليقة. ورغم أنه يعتبر الرئيس المدعوم من طرف العسكر، والواجهة المدنية لمؤسسة الجيش، إلا أن عدم استقرار هرم السلطة وتوزيع المهام في المناصب الحساسة يبقى الغموض قائما في محيط السلطة الجزائرية، ولو أن تعيين الجنرال قايد في المنصب الجديد يعتبر مؤشرا على بداية ترتيب حذر للأوراق.

لدمعه على حساب تبون، أفرز حالة من الريبة الغضبية إلى تصفية حسابات تجلت لعوامل مختلفة. وتطالع دائرة الاستعمال والتحضير، التي عين على رأسها الجنرال قايد، بمهام الإمداد واللوجيستيك المادي والتكنولوجي والبشري للمؤسسة، وهو ما يندرج في اختصاصات الرجل المتخرج بشهادة مهندس دولة في الإعلام الآلي، الأمر الذي اعتبر خيارا موفقا من طرف تبون، لاسيما أن الرجل يعتبر من اصغر الضباط السامين سنًا. ويعتبر المسؤول الجديد في هيئة أركان الجيش من الضباط الميدانيين والمتحضرين في الحرب على الإرهاب خلال تسعينات القرن الماضي، حيث شغل مناصب ميدانية بغرب البلاد التي كانت تتخذ منها كتيبة "الأهوال" الأكثر دموية في التنظيمات الجهادية بالجزائر آنذاك قاعدة خلفية لها، خاصة في ضواحي محافظة سيدي بلعباس. ومع ذلك يبقى مصير المناصب السامية في الدوائر المركزية لقيادة الأركان مبهما، خاصة وأن انتزاع قائدها السابق قايد صالح لمديرية الأمن (الاستخبارات) من مؤسسة الرئاسة، لم يبق على التسلسل الهرمي المعروف عنها.

"أخترق" العسكر للحراك، من أجل توجيهه في سياق الأجنحة التي كانت تحضر لها المؤسسة العسكرية في الخفاء. ومنذ الوفاة المفاجئة للجنرال قايد صالح في منتصف ديسمبر الماضي، بقي الغموض يلف هرم المؤسسة العسكرية، حيث حذف السلطة الجديدة بقيادة تبون، منصب نائب وزير الدفاع، وأبقت على القائد الجديد لهيئة الأركان الجنرال سعيد شنقريحة، في منصب "قائد بالنيابة". وأعطى هذا الوضع انطباعا بأن الأوراق ما تزال غير مرتبة داخل أكبر المؤسسات في الجزائر، بسبب طموح العديد من الضباط لشغل منصب قائد الأركان، والتجاذبات الداخلية المتصلة بمستقبل المؤسسة ونفوذها في إدارة شؤون البلاد، في ظل تصاعد الأصوات الداعية لسحب الجيش من الشأن السياسي الداخلي وإلزامه بمهامه الدستورية فقط. ويرى متابعون للشأن الجزائري بأن عدم الانسجام بين كبار ضباط المؤسسة خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وسعي بعضهم إلى دعم المرشح المنافس عز الدين ميهوبي من خلال الضغط على مسؤولين سامين ومؤسسات في الدولة

صابر بليدي

الجزائر - يسعى الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون لضمان الدعم الذي يتمتع به حاليا من قبل المؤسسة العسكرية، وهو ما يطرح التساؤلات ما إذا كان سيلجأ لسياسة تصفية الحسابات باعتبار أن شقفا في الجيش كان من بين الداعمين لمنافسه في الانتخابات الرئاسية عز الدين ميهوبي. وعين تبون الجنرال محمد قايد، على رأس هيئة العمليات (الاستعمال والتحضير)، التي تعد واحدة من أربع دوائر مركزية في المؤسسة العسكرية، إلى جانب الأمن الداخلي والأمن الخارجي وأمن الجيش، وذلك خلفا للجنرال محمد بشار.

وصدر قرار تعيين اللواء قايد، في المنصب الجديد، بالعدد الأخير من الجريدة الرسمية الصادر الثلاثاء، مؤكدا بذلك المعلومات المتداولة منذ نحو أسبوع في العديد من الدوائر الرسمية والسياسية، ومنها شهورا من الجدل حول المنصب الحقيقي الذي يشغله الرجل في هرم المؤسسة العسكرية.

ويندرج إسناد المنصب الجديد للجنرال قايد في سياق خطة لإعادة ترتيب بيت المؤسسة العسكرية بعد نحو عامين من الارتباك والتغييرات المستمرة التي باشرها القائد السابق للجيش، الجنرال راحل أحمد قايد صالح، منذ يونيو 2018، بعد انفجار قضية شحنة المخدرات الضخمة التي أحبطها الجيش آنذاك. وظهرت قيادة الجيش بشكل بارز منذ اندلاع الحراك الشعبي بالجزائر في فبراير 2019، حيث لم يدم دعمه لنظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة إلا أسابيع قليلة، قبل أن تضغط لتحتيته من قصر المرادية، وتسير المرحلة الانتقالية التي انتهت بانتخابات رئاسية جرت في ديسمبر الماضي.

وظهر الجنرال قايد، في الواجهة منذ الأسابيع الأولى للحراك الشعبي، كواحد من الأعضاء السامين المقربين من الجنرال قايد صالح، وأحد الفاعلين فيما عرف بعملية



الجنرال محمد قايد رئيس المخابرات السابق على رأس هيئة العمليات

القلق يوحد البريطانيين مع جونسون بعيدا عن الاختلاف السياسي



صلوات وبرقيات تعاطف مستمرة

في فرض إجراءات العزل. حتى استخف في مطلع مارس بانتشار الفايروس عبر قوله إنه "صافح الجميع" بينهم مرضى بكوفيد - 19 خلال زيارة إلى مستشفى. وتلقى جونسون برقيات دعم من العالم أجمع، من صلوات الرئيس الأميركي دونالد ترامب وصولا إلى تمنيات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي قال "أنا واثق من أن طاقتمك وتفؤلؤكم وحمسكم الفكاهي ستساعدكم في التغلب على المرض". ودومينيك راب، الذي يتولى رئاسة الحكومة مؤقتا، تعهد بمواصلة مكافحة الوباء، وترأس صباح الثلاثاء الاجتماعات اليومية الطارئ الذي يضم وزراء وأبرز رؤساء قطاعات الصحة وأبرز مستشار علمي.

من جهته، قال مارك جيليس "إنه أمر مثير للصدمة، يظهر أن المرض قد يصيب أي شخص.. لعله مثال لتوعية أولئك الذين لا يأخذون الوضع على محمل الجد". وقالت لوس أنشلييه وهي طبيبة "قد يعني هذا الأمر الناس عن التوجه إلى المنزهات أو رؤية أصدقائهم". وفرضت بريطانيا الإغلاق التام في 23 من مارس بعد تردد، لكنها تبدي مرونة في خروج الناس من منازلهم خاصة لممارسة الرياضة. ولا تزال منزهات لندن مفتوحة وتبدو في بعض الأحيان مزدحمة مع تحسن الطقس. وواجه جونسون الذي فاز في الانتخابات التشريعية في ديسمبر على أساس وعد بتطبيق بريكت، انتقادات في هذه الأزمة غير المسبوقة لأنه تأخر

جناحه في داوونينغ ستريت حيث كان يخضع لجرح صحي إلى حين إدخاله المستشفى لإجراء "فحوصات". لكن وضعه تدهور ونقل مساء الاثنين إلى العناية المركزة في مستشفى سانت توماس قبالة البرلمان في وسط لندن. ورغم أن رئيس الوزراء لا يعاني من مشاكل صحية أخرى، فإن وضعه الصحي يثير قلق البريطانيين. وأعلنت خطيبته كاري سيموندز (32 عاما) الحامل أنه ظهرت عليها أيضا عوارض كوفيد - 19. وقالت ميكايلا ماغويغان في لندن لوكالة الصحافة الفرنسية "أفكر بشكل خاص بخطيبته الحامل.. لا أتفق معه سياسيا لكنني أتمنى له الأفضل لأنه أمر مرعب لأي عائلة".

الحكومة إلى مراجعة هذه الاستراتيجية. وشخصت إصابة جونسون (55 عاما) بفايروس كورونا المستجد في 27 من مارس لكن إدخاله المستشفى يثير قلقا شديدا في بريطانيا، إحدى الدول الأكثر تضررا بالوباء في أوروبا، مع تسجيل حوالي 5400 وفاة وإصابة أكثر من 50 ألفا رسميا. وقال مايكل غوف وزير شؤون مجلس الوزراء البريطاني لهيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) إن "رئيس الوزراء تلقى الأوكسجين ولا يزال تحت المراقبة لكنه لم يوصل بجهاز تنفس اصطناعي". وتولى تسيير شؤون الحكومة وزير الخارجية دومينيك راب محل جونسون الذي واصل إدارة شؤون البلاد من

لندن - مثلت إصابة بورييس جونسون رئيس الوزراء البريطاني بكورونا فرصة لاختبار استراتيجية "مناعة القطيع" التي تبناها في مكافحة الفايروس، وهي استراتيجية يلقى عليها اللوم في بريطانيا وخارجها بسبب التباطؤ في اتخاذ إجراءات أكثر حماية. وأشار إدخال جونسون إلى العناية المركزة صدمة الثلاثة في بريطانيا حيث تواصل الحكومة التصدي للوباء الذي يتزايد انتشاره يوما بعد يوم في البلاد. وتعتمد سياسة "مناعة القطيع" في التعامل مع تفشي كورونا على تكوين "مناعة جماعية" بين السكان، مع الاهتمام بكبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة، دون اتخاذ أي إجراءات شديدة، لكن الانتشار السريع للوباء دفع